

دور صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية

(دراسة حالة بلدية جهورية ولاية بسكرة من 2019-2023)

The role of the Guarantee and Solidarity Fund for Local Communities in supporting local development (Case study of the municipality of Djamorah, Biskra Province, 2019-2023)

مقران وائل^{1*}، سويقات عبد الرزاق²

¹ جامعة غرداية (الجزائر)، mokrane.ouail@univ-ghardaia.dz

² جامعة غرداية (الجزائر)، souigat.abderrazak@univ-ghardaia.dz

السياحة، الإقليم و المؤسسات

تاريخ النشر: 2024/11/02

تاريخ القبول: 2024/10/20

تاريخ الاستلام: 2024/06/14

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح دور و أهمية صندوق الضمان و التضامن في دعم الجماعات المحلية، و عليه نجد أن الصندوق يعد أهم مصدر خارجي يقدم إعانات للجماعات المحلية، و ذلك من أجل منعها من الوقوع في أزمة أو عجز من أجل تحقيق التنمية، اخترنا إحدى البلديات لإجراء دراسة ميدانية. كما وجدنا أن الأخير يحظى بدعم كبير من الصندوق الذي كان وراء عملية التطوير.

وفي عام 2020 أثبتت البلدية أنها قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث لاحظنا أنها أدنى نسبة في عملية دعم الصندوق للبلدية خلال فترة الخمس سنوات التي درسناها. وعليه، فلا ينبغي لها أن تعتمد على الصندوق إلى حد كبير، بل ينبغي أن تركز على إيجاد بدائل محلية ومستقلة تعفيها من دعم الصندوق إلى حد كبير لتحقيق التنمية المحلية.

كلمات مفتاحية: التنمية المحلية - الجماعات المحلية - صندوق التضامن و الضمان - البلدية و الولاية.

Abstract:

Through this study, we aim to clarify the role and importance of the Guarantee and Solidarity Fund in supporting local groups. Accordingly, we find that the Fund is the most important external source that provides subsidies to local groups. This is in order to prevent it To avoid falling into a crisis or deficit in order to achieve development, we chose a municipality to conduct a field study. We also found that the latter received great support from the Fund, which was behind the development process.

* المؤلف المرسل

In 2020, the municipality proved that it was able to achieve self-sufficiency, as we noted that it was the lowest percentage in the Fund's support for the municipality during the five-year period that we studied. Therefore, it should not depend on the Fund to a large extent, but rather should focus on finding local and independent alternatives that exempt it from the Fund's support to a large extent to achieve local development.

Keywords: Local development - local groups - Solidarity and Guarantee Fund - Municipality and state.

مقدمة:

تعد الجماعات المحلية المحور الأساسي الذي تقوم عليه عملية التنمية المحلية، و لتحقيقها تعتمد على التمويل الذاتي بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه الدولة من أجل ذلك، لكي تجعل المواطنين المحليين مواكبين للتطورات الحاصلة في العالم و تحسين المستوى المعيشي في مختلف مجالاته الصحية و التعليمية و الخ، و باعتبار أن البلدية هي النقطة التي من خلالها تبدأ عملية التنمية من الجزء إلى الكل، أي تكون من البلديات تديجيا وصولا إلى الدولة و منه تتم عملية التنمية الكلية للمواطنين.

و يعد صندوق التضامن و الضمان أهم مصدر في العملية التنموية الذي يعد مؤسسة إدارية تساهم بدرجة كبيرة في دعم الجماعات المحلية لتجنب عدم الوقوع في أزمة أو العجز المالي الذي يار على العملية التنموية ، و القضاء على الفجوة التي توجد بين البلديات في المداخل المالية لكل بلدية، و هذا ما يجعلها قادرة على تلبية جميع متطلبات المجتمع و تحقيق الهدف الأساسي للتنمية .

منه نطرح الإشكال التالي:

الإشكالية: كيف يساهم صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في دعم تنمية المحلية ؟

تساؤلات البحث :

- ما مفهوم الجماعات المحلية ؟

- ما هو صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية ؟

- ما هي الآليات التي يعتمد عليها الصندوق في دعم التنمية ؟

و لإجابة على إشكالية البحث وضعنا خطة التالية و متكون من ثلاثة مباحث و ذلك من أجل إلمام بجميع المعلومات التي يمكنها أن تساعدنا في البحث و هي كالآتي :

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية و التنمية المحلية .

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية .

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية .

المبحث الثاني: مهمة صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية دعم المشاريع التنموية.

المطلب الأول: تعريف صندوق ضمان والتضامن للجماعات المحلية .

المطلب الثاني: مهام صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية.

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل دور الصندوق في تحقيق التنمية المحلية:

المبحث الثالث: دور صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في دعم التنمية ببلدية جمورة .

المطلب الأول : الإعانات التي تحصلت عليهم في قسم التسيير من سنة 2019-2023.

المطلب الثاني: مساهمة صندوق في قسم التسيير لبلدية جمورة من سنة 2019 إلى 2023:

المطلب الثالث: الإعانات التي تحصلت عليها بلدية جمورة في قسم التسيير التخصيص من سنة 2019 إلى 2023

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية و التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية¹

الجماعات المحلية هي مجموعات من الأفراد الذين يعيشون في منطقة محددة مثل قرية أو مدينة أو منطقة إدارية.

وتعمل هذه الجماعات على تلبية احتياجات سكانها المحلية وتطوير البنية التحتية للمنطقة، وحماية الموروث الثقافي والتراثي للمنطقة، وتوفير الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل والإسكان، وإدارة الشؤون البلدية أو الولاية و السهر على التخطيط الحضري والريفي والاقتصادي و المحافظة على البيئة و الأمن . وعادةً ما تمثل الجماعات المحلية في مجالس أو هيئات تشريعية وتنفيذية محلية منتخبة من طرف الشعب و المتمثل في المجالس البلدية أو الولائية.

هو أسلوب يعتمد على التفويض و هو من أهم ميزات الحكم الديمقراطي، و يقوم على منح بعض الصلاحيات من السلطة المركزية إلى وحدات محلية تقوم على تلبية متطلبات السكان و تسهر على تحقيق حيات أفضل للمواطنين —²

و قد عرفها الكاتب الفرنسي walin على أنها: "نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى المجالس المنتخبة بجمهورية معينة

³" أي أن السلطة المركزية تمنح السلطات المحلية المنتخبة بعض من الصلاحيات وفق ما حدده القانون و هي تحت رقابتها و وصايتها —

تمثل المجالس المنتخب قاعدة اللامركزية لسلطة ، ومكان لممارسة المواطنة و مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية . و تسمى أيضا بالهيئات اللامركزية أو الإدارة المحلية و تقوم على وحدتين إداريتين هما البلدية والولاية، كما تبقى تابعة لها في التسيير و تحت رقابة السلطة المركزية التي خولت لها بعض الصلاحيات و الأعمال التي تقوم بها في إطار ما يخوله القانون و سنتعرف عليهما كالآتي:

- تعريف البلدية :

عرفها المشرع في المادة الأولى من قانون رقم 10- 11 المتعلق بالبلدية : " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، و تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون "4 .

والمادة الثانية من نفس القانون " البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"¹ —

¹- قبلاي حديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة بلدية بوسعادة-، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية فرع إدارة و حكمة محلية، 2012، ص 7—

²- محمد محمد بلران، نظم التمويل المحلي في النظري و التطبيقي، دار النهضة العربية، مصر، 1983، ص 3 —

³- شنتاوي على خاطر، الإدارة المحلية، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان: 2007، ص 20 .

⁴- المادة 01. قانون البلدية 10- 11 المؤرخ في 22 جوان 2011، ج ر، عدد 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011.

إن الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية في الجزائر يتكون من ثلاث هيئات و هي : هيئة مداولات (المجلس الشعبي البلدي)، هيئة تنفيذية (رئيس المجلس الشعبي البلدي)، هيئة إدارية (الأمين العام للبلدية).

-تعريف الولاية :

عرفها المشرع في المادة الأولى من قانون رقم 07-12 مؤرخ في 21 فيفري 2011 المتعلق بالولاية " الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة . وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"².

كما تعد الدائرة الإدارية غير المركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة .

و يتكون هيكل الإداري للولاية هيئتين هما : المجلس الشعبي الولائي، و الوالي.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية:

كما يمكن أن تعرف التنمية المحلية على أنها نشاط الذي من خلالها يمكن توحيد جهود المواطنين و المسؤولية لتحسين الوضع الإقتصادي و الإجتماعي في المجتمعات المحلية و الساهمة في رفاهها و تطويرها³

يمكن القول أن التنمية المحلية هي قدرة المسؤولين المحليين على إستغلال الموارد المادية و البيئة و البشرية بصورة جيدة في التنمية و التطوير و تحقيق حاجات و متطلبات المواطنين المتزايدة

و كتعريف إجرائي لتنمية المحلية هي العمل على تلبية كل متطلبات و احاجيات المواطنين وذلك من خلال استغلال المواد المحلية، و للقيام بهذا العملية يجب على الجماعات المحلية إشراك المواطنين المحليين لأنهم الأدرى و الأعرفون بحتياجاتهم الأساسية و الهدف من هذه التنمية هو تلبية كل إحتياجاتهم العامة الأفراد المجتمع و تحسين مستواهم المعيشي و الصحي و التعليمي إلخ كما يمكن القول أن عملية التنمية هي مواكب التطورات الواقعة في المحيط ، و الموازنة بين المواطنين في جميع حقوقهم على المستويات كلها —

-اهداف التنمية المحلية وخصائها :

-أهداف التنمية المحلية :

و من بين أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها التنمية المحلية هي كالاتي :⁴

-رفع الدخل الفردي و أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن

-رفع مستوى الدخل المحلي و ذلك من أجل تلبية متطلباتهم الأساسية و إشباع إحتياجاتهم المتزايدة .

-تحسين السكن و المستوى التعليمي و الصحي.

-مواكبة التطورات التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة .

¹ -المادة 02، قانون البلدية 10-11 ، من نفس المرجع.

² -المادة 01، قانون الولاية 07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، ج ر ، عدد 12 مؤرخة في 29 فيفري 2012.

³ -عبد الحق فديمة، مجلة الإدارة التنمية للبحوث و الدراسات، ماهية الجماعات المحلية و التنمية المحلية، العدد الأول، ص 124 —

⁴ -فيلاي خديجة، مرجع سابق الذكر، ص 24 .

- خصائص التنمية :

- ينفرد مصطلح التنمية بخصائص تميزه عن غيره من المصطلحات المشابهة له وهي متعددة ومتنوعة¹:
- التنمية المحلية هي فعل حركي و ديناميكي لا يتوقف في مكان او زمان فهي تتغير مع تغير الزمان أي مستمرة و لا تختص بقطاع واحد بل تكون متجانسة أي شاملة و متكاملة .
 - التنمية المحلية عملية منظمة و مدروسة بمخطط إستراتيجية ليست عشوائية أو تلقائية، بل هي عملية يختص بها خبراء و ذوي خبرة و يتم دراستها و بعد ذلك يتم تنفيذ المخطط بسرعة و بدقة و مراقبة، ليتمكن لسلطة تنفيذها بدوم تقبل و الدعم جماعي المحلية .
 - ان رغبت في التقدم و التطور و تحسن في جميع المستويات يجب أن يكون المجتمع يشعر و يحس بالمسؤولية و يتطلع للقضاء عليه أو تخفيف يتطلب السير وفقا لمخطط يهدف لتحقيق تنمية على المستوى الوطني و المحلي.
 - نجد عملية لتنمية مترابطة حيث كل جزء يكمل الجزء الذي يليه فالتنمية تستهدف جميع القطاعات دون إستثناء، و هذه العملية تترك لأشخاص ذون خبرة و نخبة و العمومية أي أن البرامج التي يحتويها المخطط تهتم بجميع المواطنين المحليين، و هي نوع من أنواع تطبيق الديمقراطية لإعطاء المواطنين الفرصة في مشاركتهم في العملية التنمية وهذا ما يشعرهم بالمسؤولية إتجاه هذه العملية و السهر على تطبيقها .
 - و من خلال هذه الخصائص نجد أن لها نماذج يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية المنشودة و أهم عنصر في هذه العملية هو العنصر البشري الذي يعلم ما يحتاجه إقليمه و مواطنين إقليمه و عليه يجب التركيز على العنصر البشري لإنجاح عملية التنمية .

المبحث الثاني: مهمة صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية دعم المشاريع التنموية.**المطلب الأول: تعريف صندوق ضمان و التضامن للجماعات المحلية .**

- يعتبر صندوق التضامن و الضمان مؤسسة عمومية ذات طابع إداري حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي.² الذي يسهل عليه عملية تسيير جميع أموره الإدارية المختلفة.
- حيث يكمن الدور الأساسي لصندوق بتقديم تمويل ميزانية البلدية و الولاية و تغطية النقص أو العجز أو في حالة حدوث حادث أو كوارث طبيعية وهذا ما جاء في نص المادة 5 من مرسوم رقم 14-116 فهو يدعم البلديات و الولايات المحتاجة التي تعاني في تحقيق الإكتفاء الذاتي بالإضافة توزيعها لقسيمة متساوية لكل الجماعات المحلية .
- و هذا الصندوق يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التضامن و الضمان للجماعات المحلية و التي قد تعاني أو تواجه عجز في مزايتها أو هي جهة إدارية أو سياسة مالية خاصة بالجماعات المحلية موضوعة من قبل الدولة.³ وقد تم وضع هذا الصندوق تحت وصاية وزير المكلف بالداخلية و هذا ما تضمنته المادة 3، من من مرسوم رقم 14-116 أي تحت راقبته و تسييره من بعيد

¹ - ناجي الهاشمي، دور البلدية في التنمية المحلية - الهياكل القاعدية نموذجاً، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، 2017، ص 12-13.

² - مادة 2، مرسوم تنفيذ رقم 14-116، المؤرخ في 24 مارس 2014، يتضمن إنشاء صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية.

³ - بن سي السعيد فيصل، دور صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، ص 9- .

المطلب الثاني: مهام صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية.

لقد أسندت مجموعة من المهام لصندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية التي تقوم بالأساس على دعم الجماعات المحلية في مختلف الأزمات و من أهم ما يلي¹:

1- تقوم بدعم و تكوين المنتخبين و الموظفين التابعين لإدارة الجماعات المحلية من أجل تحسين مستواهم بالإضافة إلى مشاركتها اللقاءات في نطاق التعاون و تبادل الخبرات بين البلديات —

2- العمل على ترقية الجماعات المحلية من خلال الدراسات و الأبحاث التي تقوم بها و التي تساهم في التطوير كما تخصص إعانات مالية للبلديات من أجل تأهيل المرافق العمومية و تطويرها للكي تتماشى مع التطورات الحاصلة في العالم و تسهيل في تقديم الخدمة للمواطن —

3- منح مساهمات مالية للجماعات المحلية من أجل الوقوف مواجهة الكوارث أو الطوارئ و كذلك التي تعاني من صعوبة مالية —

4- دعم الجماعات المحلية و مؤسساتها بمساهمات مؤقتة أو نهائية من أجل إنجاز مشاريع و استثمارات و تجهيزها في الإطار التعاون بين البلديات أو إطار محلي —

5- تقسيم المخصصات المالية الممنوحة من طرف الدولة على البلديات و الولايات وفق ما ينص عليه القانون من أجل تكملت النقص أو العجز أو القضاء غي الفوارق بين البلديات —

6- تدخل الصندوق في الوساطة البنكية لكي تتمكن الجماعات المحلية من أخذ قروض من أجل القيام بمشروع يقوي مداخلها الجبائية —

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل دور الصندوق في تحقيق التنمية المحلية:

يكن دور صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في تحقيق التنمية، في قيامه بتقديم مساعداته المختلفة للجماعات المحلية للوقوف أمام المشاكل و مختلف الصعوبات المالية التي قد تقع فيها الجماعات المحلية جراء أسباب مختلفة. و عليه من خلال استغلال مواردها المتاحة و المحلية لكي تتمكن من الوصول إلى أهدافها و مشاريعها و برامجها التنموية، كما يجب تفعيل دور الصندوق لتصدي للصعوبات التي تصعب عملية التنمية، يكون عن طريق جملة من الخطوات و المتطلبات الشاملة و هي في النقاط الآتية:²

- إعادة تغيير في الهيكل الإداري للصندوق من خلال منحه جزء من الاستقلالية، بعد ان تم إلغاء وصاية الوزير المكلف بالداخلية، و إعطاء التصرف للصندوق مع وضع أولوية الجماعات المحلية في إعطاء و تقسيم الإعانات الممنوحة لها من طرف الصندوق.

- رقمنة كل الإدارة الجبائية و القيام بتوسعة القاعدة الجبائية وذلك من أجل توفير مبالغ مالية أخرى، و إعادة النظر في دعم البلديات و يكون ذلك بدراسات استشرافية في تقسيم اعتمادات الصندوق .

¹ - قرومي حميد، خومية فتيحة، دور صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات المحلية، ملحق وطني بعنوان سبيل توزيع الجبائية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، يوم 25-26 نوفمبر 2018، جامعة حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، ص 04 —

² - بلاوي عبد العالي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية "بلدية بودة نموذجاً"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون المؤسسات الاقتصادية، جامعة أدرار، 2020، ص 62-65 —

- تفعيل الرقابة و الترشيح في عملية إنفاق الموارد المحلية و ذلك من خلال النظر في كل من قانون البلدية و الولاية و تعديل وفقا لتغيرات الجديدة .

- منح الصندوق استقلالية مالية و الشخصية المعنوية في القيام بمهامه، مع بقائه تحت الرقابة البعيدة على الإعانات التي قدماها الصندوق للجماعات المحلية ، يجب أن تكون الرقابة في البداية قبلية و بعيدة و أية لكي تتمكن السلطة المركزية من اتخاذ القرار قبل الوقوع في الامة لتكون عملية جيد في لتحقيق التنمية المحلية .

- تسهيل عملية طلب القروض المؤقتة من خلال الحد من الاجراءات البيروقراطية و التصعيبات التي قد تواجه الجماعات المحلية ، و ان القرض لا يربط بقدرة أو عجز الجماعات المحلية ماليا بل بفائدة المشروع المادي و ما قد يضيف لصندوق و البلدية و دوره في تحقيق تنمية المحلية .

- يعمل الصندوق على دعم المشاريع الإستثمارية المحلية كونهما تقوي من موارد المالية للجماعات المحلية و تخفيف الضغط و العبء عليه و نهوض باقتصاد الجماعات المحلية كالية لتحقيق التنمية المحلية .

المبحث الثالث: دور صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في دعم التنمية ببلدية جمورة .

- تقديم البلدية محل الدراسة .

تقع بلدية جمورة شمال ولاية بسكرة بين خطي عرض 35,04 و خط طول 5,49 على الطريق الولائي رقم 87 الرابط بين وسة بسكرة و باتنة تقدر مساحتها ب: 280,50 كلم²، و يحدها من الشمال بلدية عين زعطوط و من الجنوب بلدية برانيس و من الشرق ولاية باتنة و من الغرب بلدية الوطاية، حيث تعد أكثر بلدية من حيث عدد الشهداء و الذي يقدر ب: 334 شهيدا من العدد الكلي لشهداء ولاية بسكرة، و يقدر عدد سكانها ب 20 ألف مواطن و مواطنة. و تبعد عن الولاية حوالي 35 كلم .

المطلب الأول : الإعانات التي تحصلت عليهم في قسم التسيير من سنة 2019-2023.

تحصلت بلدية جمورة على إعانات مختلفة من طرف صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية و ذلك تلبية مختلف نفقاتها في قسم التسيير كما هو ممثل في الجدول رقم (01)

السنوات	تخصيص الإعانة	مبلغ الإعانة
2019	تسيير المدارس الابتدائية	10.500.000,00
	التكفل بالمطاعم المدرسية	14.596.500,00
	تعويض ناقص القيمة الجبائية	175.515.580,00
	المجموع	200.612.080,00
2020	صيانة و حراسة المدارس الابتدائية	7.875.000,00
	التكفل بالمطاعم المدرسية	7.284.750,00
	المجموع	15.155.750,00

8.140.418,81	تسيير و صيانة المدارس الابتدائية	2021
13.751.521,59	تكفل بإطعام المدرسي	
34.650.624,55	تكفل بالأثر المالي الناتج عن الزيادة في الأجور	
14.106.134,56	منحة إعادة التوزيع	
70.648.699,51	المجموع	
6.527.557,42	تحويل عقود الإدماج الإجتماعية من محددة إلى غير محددة	2022
6.140.418,81	تسيير و صيانة المدارس الابتدائية	
25.884.070,96	تكفل بالإدماج المهني	
12.629.023,53	تكفل بإطعام المدرسي	
34.650.624,55	تكفل بالأثر المالي الناتج عن الزيادة في الأجور	
85.831.695,27	المجموع	
76.000.000,00	نقل مدرسي	2023
7.789.080,94	تسيير و صيانة المدارس الابتدائية	
25.495.806,08	تكفل بالإدماج المهني	
19.182.028,27	تكفل بإطعام المدرسي	
41.665.329,38	تكفل بالأثر المالي الناتج عن الزيادة في الأجور	
170.132.245,00	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية جمورة من 2019 إلى 2023 (الجدول 01)

بعد أن تم جمع المعلومات لفترة خمس سنوات الممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة 2023 لما تحصلت عليه بلدية جمورة من إعانات من طرف الصندوق، نجد أنها مرتفع في سنتين 2019 و 2023. و هذا راجع لمصاريف البلدية التي تحتاجها في قسم التسيير قبل حدوث أزمة كورونا في 1 ديسمبر 2019 قبل أن تراجع بنسبة 185 مليون دينار جزائري الإعانات في السنة الموالية 2020 بمقدار 15.155.750,00، و هذا بسبب إنتشر فيها فيروس كورونا و قد وجهه الدول إهتماماتها لمواجهة هذا الفيروس الذي أثر على اسهام الصندوق في قسم التسيير لسنة 2020 و التي تعد أصغر

قيمة في الإعانت التي قدمها الصندوق خلال هذه الخمسة سنوات، و لتبدأ في التزايد في السنوات الموالية تدريجيا بعد تناقص حدة إنتشار هذا الفيروس بنسبة 55 مليون دينار جزائري في سنة 2021، و بنسبة 70 مليون دينار جزائري في سنة 2022، لتعود إلى طبيعتها تقريبا في سنة 2023 بمقدار 155 مليون دينار جزائري .

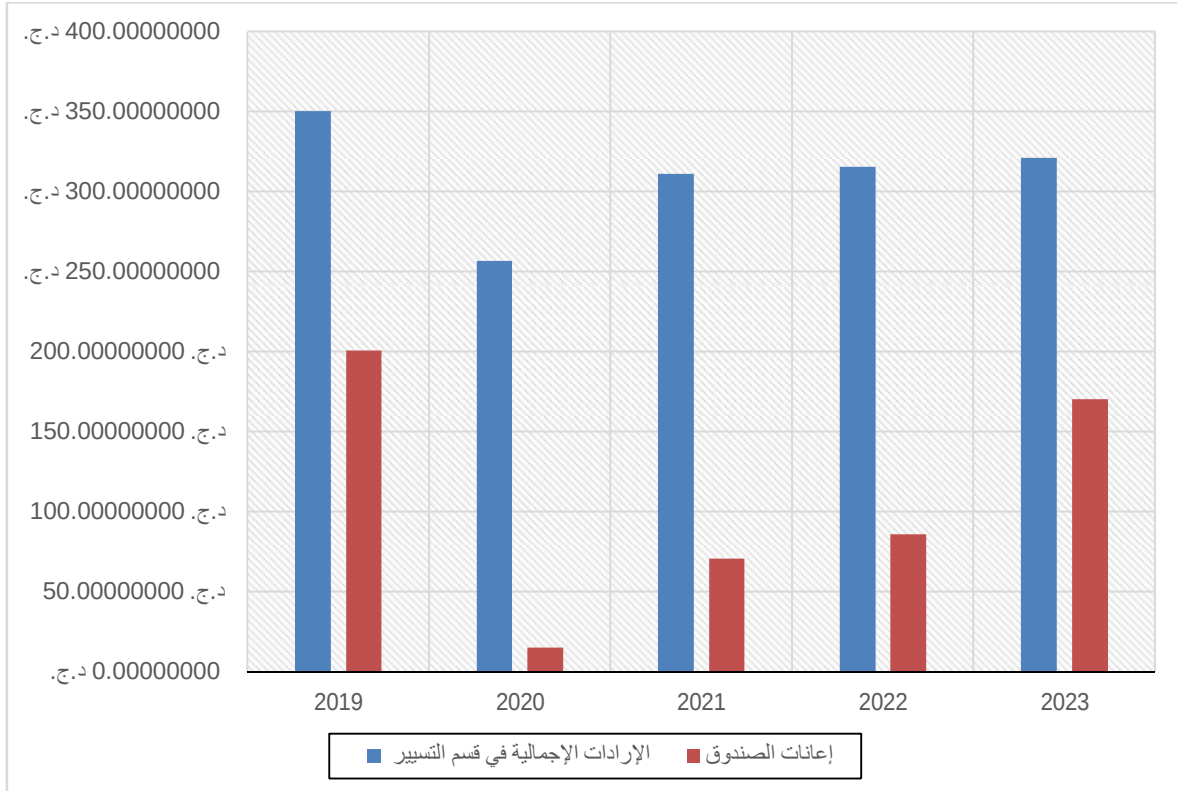
المطلب الثاني: مساهمة صندوق في قسم التسيير لبلدية جمورة من سنة 2019 إلى 2023:

بين لنا هذا الجدول نسبة التي يقدمها الصندوق بالنسبة للإيرادات الإجمالية في قسم التسيير و هي مختلفة من سنة إلى سنة و هي كالآتي :

السنة	إعانات الصندوق	الإيرادات الإجمالية في قسم التسيير	النسبة
2019	200.612.080,00	350.274.983,80	57,27 %
2020	15.155.750,00	256.590.811,77	5,91 %
2021	70.648.699,51	311.205.230,85	22,70 %
2022	85.831.695,27	315.830.540.65	27,17 %
2023	170.132.245,00	320.915.478,56	53,01 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية جمورة من 2019 إلى 2023 (الجدول 02)
نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن نسبة الإعانات التي يقدمها الصندوق للجماعات المحلية تمثل تقريبا النصف و هذا يدل على اسهام الصندوق بدرجة كبيرة في دعم بلدية جمورة لسنة 2019 بنسبة **57%** و قد تذبذبت عملية الدعم في سنة 2020 و هذا راجع ربما لأزمة كورونا التي اثرت على نسبة دعم البلدية بنسبة **5%** و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بما تم صرفه في قسم التسيير لهذه السنة ، و بعد ذلك بدأ في تحسن بعد إنخفاض أزمة كورونا لتحسن تدريجيا في السنوات الموالية ليعود في سنة 2023 بنسبة **53%** ليفوق النصف كما كان في سنة 2019 ، و هي مبالغ مكنت البلدية في تسيير و أداء مهامها، و هذا يدل على الدور الكبير الذي يقوم به الصندوق في دعم العملية التنموية .

رسم بياني بين مساهمة صندوق في قسم التسيير لبلدية جمورة من 2019 إلى 2023:



(الشكل 1)

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج (excel)

يمثل (الشكل 1) رسم بين نسبة مساهمة الصندوق باللون البرتقالي لخمس سنوات من 2019 إلى غاية 2023 و منه نلاحظ أن أكبر دعم تلقت البلدية في هذه الخمسة سنوات كان في 2019 و فجئنا أصبحت نسبة ضعيفة جدا في السنة الموالية و بعد ذلك أصبحت تترفع في السنوات تدريجيا على غاية السنة الأخيرة كادت نسبتها تساوي نسبة السنة الأولى بفارق 4 % .

المطلب الثالث: الإعانات التي تحصلت عليها بلدية جمورة في قسم التسيير التخصيص من سنة 2019 إلى 2023

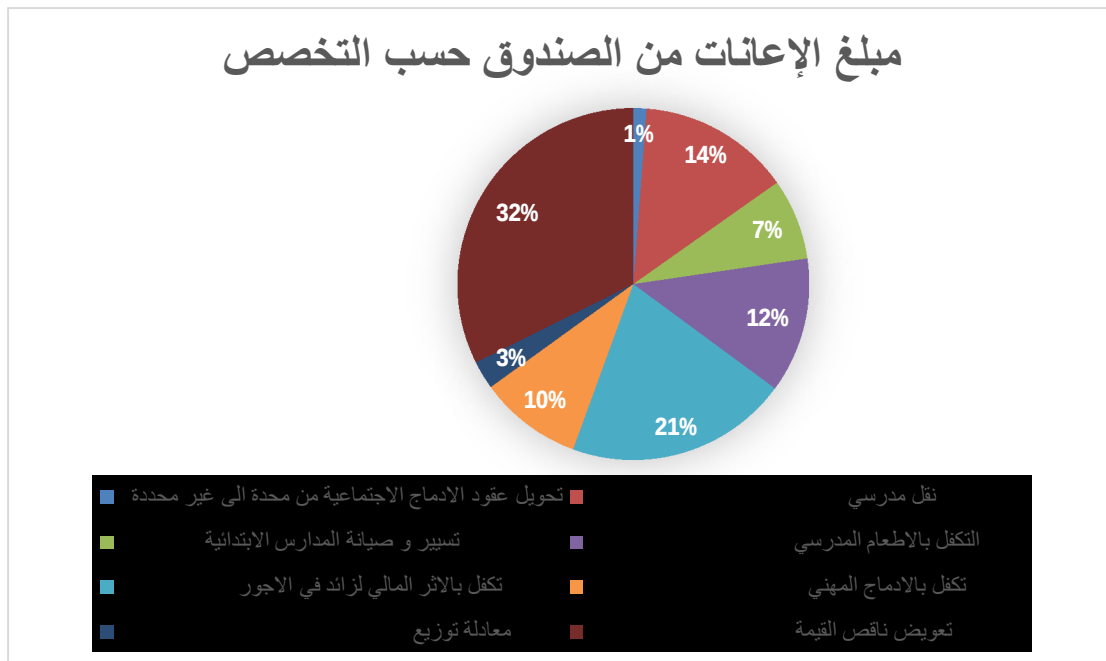
و من خلال هذا الجدول سنبين مبلغ الإعانة من طرف الصندوق حسب التخصيص و هي كالآتي :

النسبة	المبلغ	تخصيص الإعانات الممنوحة
14 %	76.000.000,00	نقل المدرسي
7,45 %	40.444.918,56	تسيير و صيانة المدارس الابتدائية
12,43 %	67.443.823,39	التكفل إطعام مدرسي
20,50 %	110.966.578,48	تكفل أثر المالي الناتج عن الزيادة في الأجور

9,47 %	51.379.877,04	تكفل بالإدماج المهني
1,20 %	6.527.557,42	تحويل عقود الإدماج الإجتماعية من محددة إلى غير محددة
2,60 %	14.106.134,56	معادلة توزيع
32,35 %	175.515.580,00	تعويض ناقص القيمة الجبائية
100 %	542.384.469,45	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية جمورة من 2019 إلى 2023 (الجدول 03)

- دائرة نسبية تمثل الإعانات التي تحصلت عليها بلدية جمورة في قسم التسيير التخصيص من سنة 2019 إلى 2023 :



(الشكل 2)

المصدر : من إعداد الباحثين باستعمال برنامج (excel)

عند جمع المعلومات حول الإعانات التي تحصلت عليها البلدية في فترة خمس سنوات الأخيرة و هي من سنة 2019 إلى غاية سنة 2023، نجد أن أغلب الإعانات التي كانت من طرف الصندوق وجهت إلى تعويض ناقص القيمة الجبائية بنسبة **32,35 %** من الإعانات الكلية في قسم التسيير التخصيصي، ثم تليها تكفل أثر المالي الناتج عن الزيادة في الأجور بنسبة **20,50 %**، و في المرتبة الثالثة التكفل بالإطعام المدرسي بنسبة **12,43 %** . و منه نجد أن الحصة الأكبر التي يقدمها الصندوق توجه لإستعمال في تعويض ناقص القيمة الجبائية و تليها التكفل المالي الناتج عن زيادة الأجور في حين التكفل بالجانب الأساسي و هو صيانة المدارس و بنائها و توفير نقل مدرسي جيد لتلاميذ يكون في المراتب الثالثة و تبقى الإعانات الأخرى هامشية كما هو موضح الدائر النسبية .

خاتمة:

نستنتج من خلال دراستنا للموضوع أن الصندوق يهتم بقتراحات الجماعات المحلية في العمليات التنموية لأنها الأعمى بما ينقصها في تحقيق التنمية في مناطقها، و منه لا يجب أن تركز كل إعانتها في دعم ناقص القيمة الجبائية للجماعات المحلية بل يجب أن تهتم بالمشاريع التنموية التي تقوي في دخل الجباية المالية للجماعات المحلية .

إن ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية يجعلها تعتمد على دعم الصندوق في لتحقيق هدفها التنموي لأن الصندوق يعد أحد الطرق التي تساعد الجماعات المحلية في حالة مختلفة مثل العجز أو ضعف مداخيلها و يلعب الصندوق دور الذي يقضي على الفوارق بين الجماعات المحلية ، و قد منح الصندوق دعم مكن البلدية من تسيير مصالحها بسهولة، و بناء على ما سبق تم استخلاص النقاط التالية :

- نجد أن الصندوق يدعم البلديات الفقيرة أو العاجزة لتحقيق تنمية دون البحث على حل يقوي في مداخيلها الجبائية، و هذا ما يجعل البلديات تعتمد على الصندوق في آخر السنة لكي يغطي العجز الذي وقعت فيه البلدية .
- الاعتماد الدائم على الصندوق في تكملت العجز الذي تقع فيه الجماعات المحلية يجعلها حبيست صندوق و لا تفكر في ايجاد حلول لمشكلاتها و اعتمادها على نفسها،
- نلاحظ أن البلدية قادرة على تغطية نفقاتها حيث نجد أن إسهام الصندوق في سنة 2020 بنسبة قليلة جدا 5% و هي أصغر نسبة في سنوات التي درسناها ، قد يمكن للبلدية إيجاد حلول لتقوية مصادرها الجبائية
- أول جماعة تعتمد عليها السلطة المركزية في عملية التنمية هي الجماعات المحلية كونها الأقرب و الأعمى بإحتياجات أهل المنطقة .
- إيجاد حلول لرفع عوائد الجباية المحلية يؤدي على إعتداد البلدية على مداخيلها الخاصة و ذاتية في تحقيق التنمية بدون مساعد من الصندوق.
- يجب أن تكون النسبة الكبيرة من دعم الصندوق موجهة للبلديات الضعيفة التي تعاني من العجز أو تحقيق التنمية من أجل جعل موازنة بين البلديات الأخرى .

قائمة المراجع

1- الكتب :

- محمد محمد بدران، نظم التمويل المحلي في النظري و التطبيقي، دار النهضة العربية، مصر، 1983.
- شنطاوي على خاطر، الإدارة المحلية ، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان: 2007.

2- البحوث الجامعية :

- بلاوي عبد العالي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية "بلدية بودة نموذجاً"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون المؤسسات الاقتصادية، جامعة أدرار، 2020 .

- بن سي السعيد فيصل، دور صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري.

- ناجمي الهاشمي، دور البلدية في التنمية المحلية -الهيكل القاعدية نموذجاً ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون ايداري، 2017.

- فيلالى خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة بلدية بوسعادة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية فرع إدارة و حكمة محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2012 .

3-المقال المنشور:

-عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية و التنمية المحلية، مجلة الإدارة التنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول .

4-وقائع التظاهرات العلمية :

-قرومي حميد، خومية فتيحة، دور صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات المحلية، ملتقى وطني بعنوان سبيل توزيع الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارة و علوم التسيير ، يوم 25-26 نوفمبر 2018.

5-القرارات و القوانين :

- المادة 01، قانون البلدية 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011، ج ر، عدد 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011.
- المادة 02، قانون البلدية 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011، ج ر، عدد 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011.
- المادة 01، قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 21 ففري 2012، ج ر ، عدد 12 مؤرخة في 29 فيفري 2012.
- المادة 02، مرسوم تنفيذ رقم 14-116، المؤرخ في 24 مارس 2014، يتضمن إنشاء صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية.